المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

دلَالَاتُ صِيَغِ الْمُبَالَغَةِ غيرِ الْقِيَاسِيَّةِ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ (سنن أبي داود أنموذجا)

Significance of non-measurable exaggeration formulas in the noble hadith (Sunan Abu Dawud as an example)

✍ إعداد / **حسن سعيد محمود إسماعيل**
باحث دكتوراة - كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر

✍ إشراف الدكتور / **ياسر محمد حسن علي**
أستاذ اللغويات (النحو والصرف و العروض) المساعد
كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار سبتمبر ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

دِلَالَاتُ صِيَغِ الْمُبَالَغَةِ غَيرِ الْقِيَاسِيَّةِ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ
(سنن أبي داود أنموذجا)

أ. حسن سعيد محمود إسماعيل

باحث دكتوراة- كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

البريد الإلكتروني : m_alhy987@gmail.com

أ.م.د.ياسر محمد حسن علي

أستاذ اللغويات (النحو والصرف و العروض) المساعد - كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

البريد الإلكتروني : dr_yasser32@yahoo.com

الملخص :

تتناول هذه الدراسة قضية صرفية دلالية، وهي قضية دلالات صيغ المبالغة غير القياسية في الحديث الشريف، وما يترتب على هذه الصيغة من دلالات وإشارات تغذي المعاني الدلالية، فلا تقف الدلالة عند حدود الكلمة البسيطة، بل تتعداها لتكتسب المعاني فصاحة خاصة.

وقد تكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: اشتملت على سبب اختيار الموضوع، وبيان أهميته في الدراسات اللغوية، والنسخ التي اعتمدت عليها في الدراسة من كتاب السنن لأبي داود، ومنهج الدراسة.

أما المبحث الأول: فيناقش (المسائل الصرفية لصيغ المبالغة) مفهوم المبالغة، وأحكامها، والآراء النحوية واللغوية لصيغ المبالغة، وأوزانها.

وأمَّا المبحث الثاني وهو زبدة هذه الدراسة فكان لتحديد دلالات صيغ المبالغة غير القياسية في الحديث الشريف (سنن أبي داود أنموذجا)، في محاولة للكشف عن بلاغة التنوع البنيوي للألفاظ.

ثم ذيلتُ بحثي بخاتمة تضمَّنتْ أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: صيغ المبالغة غير القياسية، صيغ المبالغة، الدلالة، المعاني الدلالية.

Significance of non-measurable exaggeration formulas in the noble hadith (Sunan Abu Dawud as an example)

Hassan Saeed Mahmoud Ismail
Doctoral researcher, Faculty of Arts, Sohag University
Email: m_alhy987@gmail.com
Yasser Mohammed Hassan Ali
Assistant Prof. of Linguistics (Grammar, Morphology and Prosody), Faculty of Arts, Sohag University
Email: dr_yasser32@yahoo.com

Abstract

This study deals with a semantic morphological issue, which is the issue of semantics formulas of exaggeration is standard in the hadith, and the consequent connotations and signs of this formula feed the semantic meanings, the significance does not stop at the limits of the simple word but goes beyond it to acquire the meanings of special eloquence .This research may consist of an introduction, two sections, and a conclusion.

Introduction: It included the reason for choosing the topic, its importance in linguistic studies, the versions that I relied on in the study from Abu Dawood's Sunan book, and the study methodology .The first topic: discusses (morphological issues of exaggeration formulas) the concept of exaggeration, and its provisions, and grammatical and linguistic views of exaggeration formulas, and their weights. The second topic, which is the butter of this study, was to determine the semantics of non-standard exaggeration formulas in the hadith (Sunan Abi Dawood as a model), in an attempt to reveal the eloquence of the structural diversity of words.Then I appended my research with a conclusion that included the most prominent results I reached through this research.

Keywords: non-standard exaggeration forms – exaggeration formulas – semantics – semantic meanings.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، الذي مَنَّ علينا بإنزالِ القرآنِ الكريمِ بلسانٍ عربيٍّ مبين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمدٍ النَّبيِّ الأمين، الذي لا ينطقُ عن الهوى، إنْ هو إلا وحيٌ يُوحى، وعلى آلهِ الطيِّبينَ الطاهرين، وصحبِه الغُرِّ الميامين، أما بعد:

فقد تحققت لديَّ رغبة شديدة في ربط الحديث الشريف بالدراسات اللغوية؛ فالحديث الشريف لم يُسْبَر غوره بعد بالدراسات اللغوية، بالرغم من أنّه ثاني مصادر التشريع الإسلامي، إذ نجد من الدراسات الدينية الشيء الكثير حول علم الحديث ولا نجد إلا القليل حول الدراسات اللغوية، وذلك يعود إلى تعلق كثير من النحاة بفكرة عدم جواز الاحتجاج بالحديث الشريف خاصة القدماء منهم لأسباب تضمنتها كتبهم(١). ويتناول هذا البحث قضية صرفية دلالية، وهي قضية دلالات صيغ المبالغة غير القياسية في الحديث الشريف (سنن أبي داود أنموذجا)، وما يترتب على هذه الصيغة من دلالات وإشارات تغذي المعاني الدلالية، فلا تقف الدلالة عند حدود الكلمة البسيطة، بل تتعداها لتكتسب المعاني فصاحة خاصة.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في جمعها بين الجانب النظري والتطبيقي، مستندةً في ذلك إلى الحديث النبوي الشريف، الذي يُعَدُّ من أهم مصادر اللغة العربية بعد القرآن الكريم.

---

(١) يُنظَر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١ه)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٣.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح دلالات صيغ المبالغة غير القياسية في الحديث الشريف، وما يؤديه ذلك الاختلاف من تغير المعنى، وللكشف عن درجات تفاوت هذه الصيغ ودورها في التحليل الدلالي والوصول إلى المعنى المراد. أيضا كون هذه الدراسة في الحديث النبوي فرصة في فهم الأحاديث والاحتكاك بكتب الشروح واكتشاف الجانب الجمالي في اللغة العربية.

مشكلة البحث:

رغم الدراسات التي تناولت صيغ المبالغة بشكل عام، إلا أن هناك ندرةً في البحوث المتخصصة التي تدرس صيغة "فَعَّال" في الحديث النبوي، لا سيما في سنن أبي داود، من حيث تواترها، ودلالاتها المتنوعة، ومدى ارتباطها بالمعاني التي تقتضيها سياقاتها اللغوية والسياقية؛ ومن هنا تنبع مشكلة البحث، حيث يسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الدلالات التي تحملها هذه الصيغة في سياقاتها الحديثية المختلفة؟
- كيف تؤثر البنية الصرفية لصيغة "فَعَّال" على المعاني المستفادة منها في الحديث النبوي؟
- ما العلاقة بين استعمال هذه الصيغة في الأحاديث النبوية والمعاني البلاغية التي تهدف إلى إيصالها؟

منهج البحث: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنني ارتأيت أنه الأنسب لمثل هذه الدراسات القائمة على الاستقراء والتحليل والوصف، ومن خلاله حاولت حصر صيغ المبالغة في سنن أبي داود، وبيان منْصَرفِ دِلالاتِها، ولعل من أبرز الدراسات التي انصبت في هذا الصدد:

١ – بحث بعنوان (ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية): محمد سلىمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٥ م.

٢– بحث بعنوان (دلالة المصدر الصرفية): أبو سعيد عبد الحميد، الجامعة الإسلامية ٢١١٢ م، ماليزيا المجلة (٩)، العدد (١).

هيكل البحث: وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة تحدثت فيها عن المفردات الأساسية التي تأتلف منها الدراسة ومبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: المسائل الصرفية لصيغ المبالغة، وتحته ثلاثة مطالب:

المبحث الثاني: دلالات صيغ المبالغة غير القياسية في الحديث الشريف (سنن أبي داود أنموذجا)، وفيه ثلاثة مطالب:

والخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات، ويتبعها المصادر والمراجع: التي أفاد منها البحث.

المبحث الأول
المسائل الصرفية لصيغ المبالغة

- تعريف المبالغة:

تتجاذب (المبالغة) في سياقها المعجمي معان عدة، منها بلوغ الجهد، فقد جاء في معجم العين "والمُبالَغَةُ: أن تَبْلُغَ من العمل جهدك"(١)، إذ كلما زاد هذا الجهد عما هو متعارف عليه سُمي مبالغة، وذهب الأزهري إلى أنها الكفاية والشيء الجيد، قال: "وتَقول: لَهُ فِي هَذَا الْأَمر بلاغٌ وبُلغةٌ وتَبَلُّغ: أَي كِفَايَة، وشيءٌ بَالغ: أَي جَيِّدٌ، والمبالغةُ: أَن تبلغ من الْعَمَل جهدَك"(٢).

وفي اللسان لابن منظور ورد أن "المبالغة: من "بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغا: وصل وانتهي... وتبلّغ بالشيء: وصل إلى مراده...والبلاغ من يتبلّغ به ويُتوصّل إلى الشيء المطلوب، والبلاغ: ما بلغك، والبلاغ الكفاية... تقول له في هذا بلاغ وبُلغة وتَبلّغ أي كفاية وبَلّغت الرسالة، والبلاغ: الإبلاغ وفي التنزيل: ﴿إِلَّا بَلَٰغا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِ﴾(٣).

والبلاغ: الإيصال، وكذلك التبليغ... بالغ يبالغ مبالغة وبَلاغا: إذا اجتهد في الأمر.. وبلَّغ الفارس إذا مد يده بعنان فرسه ليزيد في جريه، وبلَغَ الغلام: احتلم كأنه بلغ وقت الكتاب عليه والتكليف، وبلغتُ المكان بلوغا:

---

(١) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، (ت١٧٠ه)، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (ج٤، ص٤٢١).

(٢) الأزهري، محمد بن أحمد، (ت٣٧٠ه)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م، (ج٨، ص١٣٥).

(٣) سورة الجن، الآية: ٢٣.

وصلت إليه وكذلك إذا شارفت عليه ومنه قوله تعالى: (فَإِذَا بَلَغنَ أَجَلَهُـنَّ)(١) أي قاربنه، وبلغ النبت: انتهى...

وقيل: وبلغت النخلة وغيرها من الشجر: حان إدراك ثمرها... وشيء بالغ أي جيد، وقد بلغ في الجودة مبلغا. ويقال: أمر لله بلغ، بالفتح أي بالغ من قوله تعالى: (إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمرِهِ)(٢)، وأمر الله بالغٌ وبَلْغٌ: نافذ يبلغ أين أريد به... وأحمق بَلْغٌ وبِلْغٌ أي هو في حماقته يبلغ ما يريد، وقيل بالغ في الحمق... وقيل يمين بالغة: أي مؤكدة، والمبالغة أن تبلغ في الأمر جهدك، ويقال: بلغَ فلان: أي جُهد... وأمر بالغ: أي جيّد"(٣).

وجاء في تاج العروس: "بلغ المكان بلوغا: وصل إليه، وانتهى. ومنه قوله تعالى: (لَّم تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلأَنفُسِ) (٤)، أو بَلَغَه: شارف عليه، ومنه قوله- تعالى-: (فَإِذَا بَلَغنَ أَجَلَهُنَّ) (٥) أي قاربنه. وقالَ أَبُو القاسِمِ فِي المُفْرَداتِ: "البُلُوغُ والإبْلاغُ: الانْتِهَاءُ إِلَى أَقْصَى المَقْصِدِ والمنتهى مكانا أو زمانا، أو أمرا من الأمور المقدّرة، وربّما يعبر به عن المشارفة عليه، وإن لم ينته إليه، فمن الانتهاء: بلغ أشده، وبلغ أربعين سنة"(٦).

---

(١) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (بلغ).

(٤) سورة النحل، الآية: ٧.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٦) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، (ت٥٠٢ه)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢ه، ص١٤٤.

مذاهب العلماء في المبالغة:

للعلماء في المبالغة مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: القبول مطلقا[١]:

أنَّ المبالغة مقبولة مطلقاً، سواء أكانت تبليغاً، أو إغراقاً، أو غلواً؛ لأنها واردة في كلام الله تعالى وكلام رسوله – صلى الله عليه وسلم – وفصيح كلام العرب، وهذا من شأنه أن يتيح الفرصة أمام الكتاب والشعراء – لاتساع مجال القول – أن يبدعوا، ويكثروا من اختراع الصور البيانية، ولو ردت المبالغة، لبطل التشبيه، وغيبت الاستعارة ورد المجاز، وذهب كثير من محاسن الكلام؛ لأن أعذب الشعر عندهم أكذبه كما يقولون، فقد سئل النابغة الذبياني: من أشعر الناس؟ فقال: "من استُجيد كذبُه، وضُحِكَ من رديئه"[٢].

ويقول ابن قتيبة: "وكان بعض أهل اللغة يأخذ على الشعراء أشياء من هذا الفن، وينسبها فيه إلى الإفراط وتجاوز المقدار، وما أرى ذلك إلا جائزاً حسناً"[٣].

---

(١) ينظر: ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، (ت٦٨٦ه)، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: د حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، (١٤٠٩ه-١٩٨٩م)، ص٢٢١.

(٢) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، (ت١٤٠٤ه)، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط٤، ١٤١٥ه، _ج٥، ص٦٠٨).

(٣) بن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص١١٠.

المذهب الثاني: الرفض مطلقا [١]:

أن المبالغة مردودة مطلقاً: لأن في الحقائق متسعاً لمن يريد القول، ولأن المبالغة دليل عجز الشاعر عن الظفر بمحاسن الكلام، وهي تنافي الغرض من الكلام الذي هو الإفصاح والإبانة، ولأن أعذب الشعر -عندهم- أصدقه كما يقولون كقول حسان بن ثابت [٢]:(البسيط)

وَإِنَّما الشِعرُ لُبُّ المَرءِ يَعرِضُهُ *** عَلى المَجالِسِ إِن كَيساً وَإِن حُمُقا

وَإِنَّ أَشعَرَ بَيتٍ أَنتَ قائِلُهُ *** بَيتٌ يُقالُ إِذا أَنشَدتَهُ صَدَقا

يروي المبرد وغيره: أن الاقتصاد في أداء المعاني هو الأفضل، وإن أحسن الشعر: ما قارب فيه القائل إذا شبه، وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة، ونبه – بفطنته – على ما يخفى على غيره، وساقه بوصف قوى واختصار.

والمذهب الثالث: التوسط بين الرفض والقبول [٣]:

أن المبالغة إذا كانت تبليغاً، وإغراقاً، فهي مقبولة، وإن كانت غلواً، فإن جاءت بلفظ يقربها من الصحة والإمكان، بأن جاءت متضمنة تخييلاً حسناً، أو جاءت في معرض الهزل والخلاعة، فهي مقبولة – أيضاً – وإن لم تتضمن شيئاً مما ذكر فهي مردودة، وهذا هو رأي الكثير من البلاغيين، كأبي

---

(١) ينظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع، ص ٢٢١، في البلاغة العربية، علم البديع، ص ٩٤، العمدة (في محاسن الشعر وآدابه ونقده)، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط ٢، ١٣٧٤ه – ١٩٥٥م، (ج٢، ص٥٣).

(٢) ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤١٤ه – ١٩٩٤م، ص ١٧٤.

(٣) ينظر: دراسات في علم البديع، ص ٩٢.، ودلالة المبالغة الممتنعة على الأحوال النفسية في مدح الشعراء للخلفاء، ص ٢١٠٩، ٢١١٠، وفي البلاغة العربية، علم البديع، ص ٩٥.

هلال العسكري، والخطيب القزويني، وغيرهما. والمبالغة في الصميم من البلاغة، لأن أكثر الصور البيانية مبنية عليها، كالتشبيه – على حد المبالغة – والاستعارة لأنها مبنية على المبالغة في التشبيه، وكالمجاز بجميع صوره.

– **أوزان صيغ المبالغة**، تنقسم أوزان المبالغة إلى قسمين رئيسين:

أولا: صيغ المبالغة القياسية: وهي الأوزان الخمسة المشهورة:

أ– **(فَعَّال)**:

بتشديد العين نحو: أكَّال، وشرَّاب، وجَبَّار، وصوَّام، وعَزَّام، وقتَّال، ووَصَّاف، وجَرَّاح، وقَيَّام. وهذا البناء من الأبنية الواردة بكثرة في العربية، وتكون المبالغة في هذا البناء من تكرار وقوع الفعل مرة بعد مرة، وقال الرضي الأستراباذي: "استعملوا فعّالا لمَّا كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له"[(١)].

ب– **(فَعُول)**:

نحو: أَكُول – شَرُوب – غَفُور – صَبُور – نَؤُوم– وَلُود – "بَيُوع (كثير البيع) – قَؤُول (كثير القول)[(٢)]، "بَيُوض: هي الدجاجة الكثيرة البيض"[(٣)]. والمشهور أن (فَعُولًا)، لا تصاغ إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي؛ للدلالة على من كثر منه الفعل ودام عليه، وقد جاءت قليلا من الرباعي في نحو:

---

(١) ويكثر مجيء فَعَّال في الحِرَف، كبَتَّات وعَوَّاج وثَوَّاب وجَمَّال، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في دلالة (فعَّال) هو المبالغة، ثم نقلت إلى الصناعة لما فيها من تكرار للحدث، ويقول السامرائي: إن فعَّالًا في المبالغة منقول عن فعَّال في الصنعة، لأنه يرى أن الأصل في المبالغة هو النقل من شيء إلى آخر. ينظر: فاضل السامرائي، معاني الأبنية، ص١٨٠.

(٢) ابن جني: المنصف: (ج٣، ص٥٢).

(٣) ابن جني، السابق: (ج٣، ص٥٨).

زَهُوقٍ من أَزهَقَ، وجاءت من مصدر الثلاثي اللازم[١] كثيرا، نحو: رجل أَثُوم كثير الإثم، ورجل أسوفٌ سريع الحزن، "ويستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: رجل صبور، وامرأة صبور"[٢].

ج- **(مِفْعال)**[٣]:

نحو: مِعْطَاء، مِكْثار، مِقْدام، مِضْياع، مِزْواج، مِهذار، مِغْوار، مِقْدام، مِفْضال، مِعْطاء، مِنْحار، مِعْوان، مِسْماح. ومن أمثلة ذلك: إنّه رجلٌ مِعطاء، وأخي مقوال الصدق، والمقوال هو: "كثير القول جيّده، رجل مقوال، وقُولَة، وتِقَوالة، وتِقْوَلَّة، وقَؤُول، بمعنى واحد"[٤].

وصيغة (مِفْعال)، من أبنية المبالغة التي تدل على تكرار وقوع الحدث والمداومة عليه، بحيث يصبح كالعادة في صاحبه، وذلك يقتضي المداومة على

---

(١) عندما نقول بأنه يشتق من الأفعال اللازمة، هنا يجب الوقوف فيها عند حد السماع، ومن أمثلتها "ضحوك" و"عبوس". علما بأن هاتهن الصيغتين وردتا في قول أحدهم في مقام المدح: ضحوك السن إن نطقوا بخيرٍ وعند الشدائد مطراقٌ عبوس. فكلمتا: "ضحوك" و"عبوس" مشتقتان من أفعال لازمة – كما أشرنا في المتن، وكذلك الفعل "أطرق" ويعني سكت ونظر إلى الأرض- جاء على خلاف القاعدة لأنه مشتق من فعل رباعي وهذا سماعي وخلاف القاعدة. ينظر للمزيد: عباس حسن، النحو الوافي، (ج٣، ص٢٦٦، ٢٦٠).

(٢) ينظر: الكتاب، (ج٤، ص٣٥٤)، والجواليقي، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، قدم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص،٢١١.

(٣) هذه الصيغة مشتركة بين صيغة المبالغة واسم الآلة، فمثلا: نقول: منشار، مثقاب، مسخان، ومفتاح، والتفريق بينهما يكون خاضعا للقرائن، النحو الوافي، (ج٣، ص٢٥٨).

(٤) ابن جني، المنصف: (ج٣، ص٥٠).

الفعل حتى يجري مجْرَى العادة[١]، ومن أمثلته عند العرب: مِضحاكٍ، ومِضْـرابٍ، ومِقْتـالٍ، ومِفْسادٍ، ومصلاحٍ، ومهداءٍ، ومِعوانٍ وغيرها[٢].

د- **(فَعِيل)**:

نحو: عليم، وبصير، وسميع، وقدير، وحفيظ، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بصِيرًا)[٣].

وبنـاء (فعيل) مـن أبنية المبالغـة، يصاغ مـن الـلازم والمتعـدي، للدلالـة "علـى مـن صـار منـه الأمـر كالطبيعة"[٤] "فبنـاء فعيل يـدل علـى معانـاة الأمـر وتكـراره، حتـى أصـبح كأنـه خلقـة فـي صـاحبه، وطبيعة فيـه.

هـ- **(فَعِل)**:

بفتح الفاء وكسر العين نحو: حَذِر، وفَهِم، وفَطِن، ولبِق، وفَكِه[٥]، ونحو قولنا: "يسوءنا أن نرى جاهلًا مَزِقًا أوراقه، راميًا بها في الطريق"[٦]. ويشترك

---

(١) ينظر: الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمـان البصـري، (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافيـة – بيـروت، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م، ص١٠٦.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج٤، ص٢٥٦)، والمبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخـالق عظيمة، عـالم الكتـب، بيـروت، (د.ط)، (د.ت)، (ج٢، ص١١٣، ١١٤)، وابـن قتيبـة الدينوري، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (د.ت)، ٢٩٣.

(٣) سورة: النساء، الآية: ٥٨.

(٤) السيوطي، همـع الهوامـع فـي شـرح جمـع الجوامـع، تحقيـق: عبـد الحميـد هنـداوي، المكتبـة التوفيقية، مـصر، (د.ط)، (د.ت)، (ج٣، ص٧٥).

(٥) ينظر: راجي، الأسمر، المعجم المفصّل في علم الصرف، مراجعة: د. إميل بـديع يعقـوب ط1، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان 1413 هـ - 1993 م: ص 294.

(٦) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، (ج٣، ص٢٥٩).

ويشترك هذا الوزن مع (فَعِيل) في الصفة المشبَّهة، ويتداخل معه بكثرة، ويغلب عليه الاشتقاق من فعل لازم[١]،مما جعله عند بعضهم "منقولا من الصفة المشبهة.

ثانيًا: أوزان غير قياسية (أوزان سماعية لا يقاس عليها).

وقد اختلف المصنفون قديما وحديثا في أوزانها وعددها، فهذا ابن خالويه يذكر لها اثني عشر وزنًا دون أن يفرق بين ما هو قياسي وما هو سماعي؛ وهي: "فَعَال" كفَسَاق"، و"فَعُل" كغَدُر، و"فعّال" "كغَدَّار، و"فَعّول" كغَدُور، و"مِفْعَل" كمِعْطير، و"مِفْعال" كمِعْطار، و "فُعِلة" كهُمَزة لُمَزة، و"فَعُولة" كمَلُولة، و"فعّالة" كعلامة و"فَاعِلة"، كرَاوِية وخَائِنة، و"فُعَّالة" كبُقَّاقة لكثير الكلام- و"مِفْعالة" كمِجْذامة[٢]. أما المحدثون، فهناك من ذهب إلى أن عددها أحد عشر وزنا، كالشيخ الغلاييني الذي لم يجد فرقا بين ما قياسي، وما هو سماعي منها، أما الأنطاكي في "المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها"، فيرى صيغ المبالغة كلها سماعية، وهي إحدى عشرة صيغة، فيقول: "وأوزانها كلها سماعية فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه[٣]".

---

(١) ينظر: شرح الشافية، (ج١، ١٤٨،١٤٩).

(٢) السيوطي، المزهر، (ج٢، ص٢١٢).

(٣) ينظر: الأنطاكي، محمد مرعي الأمين، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣، ١٣٩١هـ، ٧١م، (ج١، ص٢٤٢).

٥- أحكام صيغ المبالغة في العمل:

جاء في شرح الجمل "حكم صيغ المبالغة بالعمل كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضافة والوصل"(١).ومن أحكام عمل صيغ المبالغة:

أولا: إذا "ما وقعت صلة لـ (أل) فتعمل مطلقا"(٢). إذا جاءت صيغ المبالغة محلاة بـ(أل) تعمل عمل الفعل المضارع لزوما أو تعديا من غير شروط وفي الأزمنة جميعا. وأمثلة ذلك:

١- **من الفعل اللازم:** زيد من العلماء السَيّارة آراؤهم، النفَّاذة أقوالهم. فـ "آراؤهم، وأقوالهم "مرفوعتان بصيغة المبالغة سيّارة، ونفَّاذة، وهنا نجد أن صيغة المبالغة عملت عمل فعلها ورفعت فاعلا لها.

٢- **من الفعل المتعدي:** نحو قولك: أنت الظلوم نفسَك. فـ "نفسك" منصوبة بـ "الظلوم".

ثانيا: إذا كانت مجردة من (أل). تعمل عمل الفعل المضارع لزوما أو تعديا في الحال والاستقبال، وبشرط الاعتماد؛ أي اعتمادها على استفهام، أو نفي، أو أن تقع خبرا، أو صفة، أو حالا، أو مناديا. وأمثلة ذلك:

١- **من الفعل اللازم:**

أ- **بالاعتماد على الاستفهام:** نحو قولك: هل زيدٌ ضحوكٌ سنّه؟ فـ (سنّه) مرفوع بـ (ضحوك).

ب- **بالاعتماد على النفي.** نحو قولك: ما لمّاعٌ ذهبُ زيدٍ.

ج- **بالوقوع خبرا.** نحو قولك: زيد ضروبٌ عمرا.

د- **بالوقوع صفة.** زيدٌ رجلٌ ضروبٌ عَمْرا.

هـ - **بالوقوع حالا.** نحو قولك: وجدت زيدا كذّابا لسانُه.

---

(١) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي: ص22.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص349

و- **بالوقوع مناديا.** نحو قولك: يا كذّابا لسانُه إن الكذب يقود إلى النار.

٢- من الفعل المتعدي.

أ-بالاعتماد على الاستفهام. نحو: هل العاقل مضياعٌ وقته؟ أضروب زيدٌ عمرا؟ فـ"وقتَ" منصوبة بـ "مضياع".

ب- بالاعتماد على النفي. نحو: ما مضياع وقته إلا عاجز الرأي. ما ضروب زيدٌ عمرا.

ج- بالوقوع خبرا. نحو: الجاهل مضياعٌ وقتَه.

د- بالوقوع صفة. نحو: مررت برجل مضياعٍ وقته.

هـ - بالوقوع حالا. نحو: نحو: لا أحب الرجل ضروبا أعداءه. فـ(أعداءه) منصوب بصيغة المبالغة (ضروب) وقد وقعت صيغة المبالغة حالا من (الرجل)

و- **بالوقوع مناديا.** نحو: يا ضروبا غيرَه اتق الله. فـ (غيره) منصوب بصيغة المبالغة (ضروب).

ثالثا: يجوز أن تضاف صيغة المبالغة إلى فاعلها إذا اشتقت من فعل لازم. نحو قولك: زيدٌ ضحوكُ السنِّ، وزيدٌ بسامُ الثغرِ، وعمرو عبوس الوجه.

رابعا: يجوز أن تضاف صيغة المبالغة المشتقة من الفعل المتعدي إلى مفعولها. كعمرو ضروبُ زيدٍ.

خامسا: حملا على اسم الفاعل يعمل مثنى المبالغة ومجموعها، صحيحا كان أو مكّسّرا

كما في قول الشاعر من الرمل:

ثُمَّ زادوا أَنَّهُمْ في قَومِهِمْ *** غُفُرٌ ذَنبَهُمْ غَيرُ فُخُرْ

فنصب "ذنب" بـ غُفُر "وهي جمع غفور"[١].

(١) ابن الحاجب، شرح الكافية: ص493-494، وينظر ابن عقيل: 10/2

سادسا: ويجوز في صيغ المبالغة – كما أورد صاحب الكتاب – "ما جاز في (فاعل) من التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، ومما جاز فيه مقدما ومؤخرا على نحو ما جاء في فاعل قول ذي الرمة: (الطويل)

هَجُومٌ عليها نَفْسَهُ غَيرَ أَنَّهُ *** مَتَى يُرْمَ في عَيْنَيه بالشَبْحِ يَنْهَضِ

وقال أبو ذؤيب الهذلي: (الطويل)

قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّها *** على الشَّوْقِ إِخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

ومعمول (هجوم، ولّبّاس) في الأمثلة السابقة قد تأخر عنها، أما معمول (هيوج، وشّرّاب) فقد تقدم عليها.

سابعا: تعمل صيغ المبالغة المشتقة من غير الثلاثي عمل فعلها لازما كان أو متعديا ولهذا يستشهد ابن الحاجب بقول الشاعر: (البسيط)

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا *** مِيْصُ العَشِيَّاتِ لاخُوْرٌ ولا قُزُمُ

فمهاوين، جمع "مهوان من أهان"[1] وهي مأخوذة من غير الثلاثي (أهان) وقد نصبت "أبدان" مفعولا لها.

ثامنا: "إذا لم يكن (فعيل) و (فعل) مما حوّل إليه اسم الفاعل كـ (ظريف) و (كريم) و (طَبِن) و (فَطِن) فلا خلاف في أنها لا ينصبان"(٢).

تاسعا: إذا كانت (الفعيل) بمعنى (المفاعل)، كـ (الجليس) و(الحليف) فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا[3]. والأمر اللافت للنظر أن صيغة المبالغة لم تعمل في القرآن الكريم مطلقا، ولم يستشهد أي من النحويين على إعمال صيغة المبالغة ولو بآية واحدة.

---

(١) ينظر: ابن الحاجب، ص491.

(٢) المرجع السابق: ص492.

(٣) المرجع السابق: ص493.

المبحث الثاني

دلالات صيغ المبالغة غير القياسية

في الحديث الشريف سنن أبي داود أنموذجا

١- دلالة (مِـفْـعِـيل):

بناء (مِـفْـعِـيل)، من صيغ المبالغة التي تدل على دوام الفعل[١]، نحو: "مسكين" أي الدائم السكون إلى الناس؛ لأنه لا شيء له، كالمسكير الدائم للسكر[٢]. وذهب ابن طلحة إلى أن (مفعالًا) لمن صار له كالآلة[٣]، وفي الكليات أن (مفعالًا) "لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالآلة"[٤]، وأيضا تتجلى دلالة هذه الصيغة في الكثرة، يُقالْ: (فرسٌ مِحْضيرٌ)، أَي: كثيرُ الْعَدْو[٥]. و (مفعيل)، أصله (مفعال)، غير أنهم نَحَوا به منحى الإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال كـ (المعطير) لـ (المعطار)[٦]، ويستوي في بناء (مفعيل)، المذكر والمؤنث نحو: "رجل مِعطير، وامرأة مِعطير، ونقول: (رجل محضير،

---

(١) الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، (ت ٣٥٠هـ)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، (ج١، ص٨٣).

(٢) الزمخشري، تفسير الكشاف، (ج١، ص٢١٩).

(٣) همع الهوامع، (ج٢، ص٩٧)، وكشف الطرة، ص٧٩، ٨٠.

(٤) أبو البقاء، أيوب بن موسى، (ت ١٠٩٤هـ) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ص٣٩٨.

(٥) الفارابي، معجم ديوان الأدب: (ج١، ص٣١٤).

(٦) البياتي، مصطفى جواد مصطفى إبراهيم، (ت١٩٦٩م)، دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مطبعة، أسعد، بغداد، ط١، ١٣٦٨ه-١٩٦٨م، ص٢٠٥.

ومئشير)، وكذلك امرأة"[١]. وفي المخصص، "أَن مِفعيلاً يَقع للمذكر والمؤنث بِلَفْظ وَاحِد وَإِنَّمَا يكون ذَلِك مادامت الصِّيغَة للْمُبَالَغَة"[٢].

ويميل الباحث إلى أن (مفعيل) بناء معدول عن (فاعل) ومزيد فيه بالميم والياء، فـ (مسكين ومحضير ومعطير ومسكير) معدولة على التوالي عن: (ساكن وحاضر وعاطر وساكر) للمبالغة. وقد ورد في كتاب (السنن لأبي داود) صيغة واحدة على زنة (مِفْعِيل تفيد المبالغة، وهي: (مسكين).

(مسكين)، صيغة مبالغة على وزن (مفْعِيل)، بكسر الميم والعين وتسكين الفاء، للدلالة على دوام الفعل، وكثرة القيام به، وجاءت صيغة (مسكين)، في سنن أبي داود في الحديث الذي روي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَالْأَكْلَةُ وَالْأَكْلَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا، وَلَا يَفْطِنُونَ بِهِ فَيُعْطُونَهُ»[٣].

ولفظة (مسكين)، صيغت من فعل ثلاثي صحيح لازم، مفتوح العين في الماضي ومضمومها في المضارع (سَكَنَ – يَسْكُنُ)، من الباب الأول، اشتقت من اسم الفاعل ساكن. و"الْمِسْكِينُ الْكَامِلُ الْمَسْكَنَةِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِالصَّدَقَةِ وَأَحْوَجُ إِلَيْهَا لَيْسَ هُوَ هَذَا الطَّوَّافُ، بَلْ هُوَ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ وَلَا يُفْطَنُ

---

(١) ينظر: الشيباني، حيدر هادي خلخال، أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العراق، كربلاء، ط١، ١٤٣٥ه، ٢٠١٤م، ص٦٦.

(٢) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، (ج٣، ص٤٥٣).

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، حديث رقم: (١٦٣١).

لَهُ وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ نَفْيَ أَصْلِ الْمَسْكَنَةِ عَنِ الطَّوَافِ، بَلْ مَعْنَاهُ نَفْيُ كَمَالِ الْمَسْكَنَةِ"(١).

ويمكن إضافة معنى آخر فمسكين جاءت من السكن: أي عدم الحركة وعدم التفاعل مع مناحي الحياة، لأنه لا يملك ما يدفعه لذلك، ولكن إذا كان يملك ما يكفيه لأعان أهله ونفسه. وذكر الراغب الأصفهاني: والمسكين هو الذي لا شيء له وهو أبلغ من الفقير، قال تعالى: (وَأَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ)(٢)؛ فإنه جعلهم مساكين بعد ذهاب السفينة، أو لأن سفينتهم غير معتدٍ بها في جَنْب ما كان لهم من المسكنة"(٣).

وفي هذا الحديثِ يُبيِّنُ النبيُّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– أنَّ المسكينَ الكاملِ المَسكنةِ، أي ليس مَن يَتردَّدُ على الأبوابِ، ويَمُرُّ على الناسِ يَسأَلُهم الصَّدقةَ، ويَرُدُّه ويَكفِيه ما يَنالُه مِن اللُّقمةِ، أو اللُّقمتَينِ، أو التَّمرةِ أو التَّمرتَينِ؛ وذلك لأنَّه قادِرٌ على تَحصيلِ قُوتِه، والنَّفيُ في قولِه: «ليس المسكينُ» لا يَعْني نفْيَ أصْلِ المَسكنةِ عن الطَّوافِ، وإنَّما مَعناه نفْيُ كَمالِها، وإنَّما المسكينُ الكاملُ المَسكنةِ هو: المحتاجُ الَّذي لا يَجِدُ ما يُغنيهِ ولا يُظهِرُ ذلك ولا يَسأَلُ النَّاسَ، فلا يَعرِفُ النَّاسُ حاجتَه، فلا يَتصدَّقونَ عليه؛ لِظنِّهم غِناه؛ لِتعفُّفِه عَنِ السُّؤالِ.

---

(١) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ج٧، ص١٢٩).

(٢) سورة، الكهف، الآية: ٧٩.

(٣) ينظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، مادة: (سكن)، ص٤١٨.

وقد خصص الرسول– صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – المسكين ولم يخصص الفقير؛ فدلالة المسكين والفقير سواء، إلا أن الفقير الذي يسأل، والمسكين الذي لا يسأل، والمسكين هو الذي يملك ما لا يكفيه، والفقير الذي لا يملك[1].

فوصف الإنسان بصيغة المبالغة (مسكين)؛ لأنه دائم السكون فالحاجة هي من أسكنته، فكان الوصف له على سبيل الدوام والطبيعة، والسجية، ومثال ذلك قولنا: رجل معطير، ومسكير، فوصف الرجل بذلك لما عرف بذلك، وبذلك يكون وزن (مفعيل)، الأنسب للسّياق ودلالة المعنى.

٢– دلالة (فِعِّيل)[2]:

بناء (فِعِّيل) بكسر الْفاء والْعَيْن من أبنية المبالغة غير القياسية، للدلالة لمن ولع بالشيء، وداوم العمل به حتى كأنَّ له عادة، قال ابن قتيبة في (أدب الكاتب): " فِعِّيل " فهو مكسورُ الأوَّلِ لا يُفتح منه شيءٌ، وهو لمن دام منه الفعلُ، نحو: "رجلٌ سِكِّير" كثيرُ السُّكرِ، و "خِمِّيرٌ" كثيرُ الشربِ للخَمْرِ، و"فِخِّيرٌ" كثير الفَخْر، و "عِشِّيقٌ" كثير العِشْق، و "سِكِّيت" دائمُ السكوت،

---

(١) لاشين، د. موسى شاهين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، (ج٤، ص٤٠٢).

(٢) وقد جعل المجمع القاهري هذه الصيغة قياسية، وليست مقصورة على السماع، كما يرى النحاة الأقدمون. ونص قراره "كما جاء في الصفحة التاسعة، من تقرير لجنة الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوي الذي انعقد في آخر يناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه" هو: "في اللغة ألفاظ على صيغة "فِعِّيل" من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة. وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي –لازمًا أو متعديًا– لفظ على صيغة "فِعِّيل" –بكسر الفاء وتشديد العين– لإفادة المبالغة"، وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى ومعه بعض البحوث والمذكرات العلمية التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص٣٤ من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ باسم: "كتاب في أصول اللغة" مشتملًا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤. ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، (ج٣، ص٢٥٩).

و"ضِلِّيل" و "صِرِّيع" و "ظِلِّيم " ومثلُ ذلك كثير، ولا يقال ذلك لمن فَعَل الشيء مرة أو مرَّتين، حتى يكثرَ منهُ أو يكونَ له عادة"[١].

وأورد الفارابي أنَّ الْشِّرّيب: الْمُولَع بالْشرب، والْسّكيتُ: الْدّائمُ الْسُّكوتِ. والْصّميتُ: الْدّائمُ الْصمّات، الْجبّير: الْشديد الْتّجبّر. والْخمّير: الْدّائمُ الْشُّرب للخَمْر. والْسّكير: الْدَّائمُ الْسّكر. والْشّخير: من أَسْماءِ الْرِّجالْ. والْفخّير: الْكثيرُ الْفخرُ[٢].

وينص أبو هلال العسكري على أن "الشريب المنهمك فِي الشّرْب الْمَحْظُور"[٣].وعلى ذلك فإن بناء (فِعِّيل)، يكون لمن دام من الفعل وكان مولعا بالفعل. وقد ورد على هذا البناء في كتاب (السنن لأبي داود) لفظة واحدة للمبالغة، مكررة ثلاث مرات وهي:

- **(صِدِّيق):**

صيغة مبالغة على وزن (فِعِّيل)، بكسر الفاء وتشديد العين مع كسرها، للدلالة على دوام الفعل، وكثرة القيام به، تقول: رجل " صِدِّيقٌ " كثير التصديق"[٤]، وجاءت صيغة (صِدِّيق)، في سنن أبي داود في الحديث الذي روي: «عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَعِدَ أُحُدًا فَتَبِعَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ بِهِمْ فَضَرَبَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِرِجْلِهِ وَقَالَ: «اثْبُتْ أُحُدُ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ»[٥]، ولفظة (صِدِّيق)، صيغت من فعل ثلاثي صحيح متعدٍّ،

---

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٤٨.

(٢) الفارابي، معجم ديوان الأدب: (ج١، ص٣٣٩).

(٣) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص١٩٩.

(٤) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، (ت ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، (ج٥، ص١٢٦).

(٥) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، حديث رقم: (٤٦٥١).

مفتوح العين في الماضي ومضمومها في المضارع (صَدَقَ – يَصْدُقُ)، من الباب الأول، مشتقة من اسم الفاعل صادِق.

صديق: لفظ مبالغة، فالصِّدِّيق المبالغ في الصدق، والصدق نقيض الكذب، والتصديق عند المناطقة والمتكلمين: إدراك الحكم أو النسبة بين طرفي القضية"(١)، ومهي صفات البشر التي وردت على (فعيل)، جاءت من صدّق يصدّق صدقاً، وهو نقيض الكذب، ورجل صَدُوق: أبلغ من صادق... والصّديق: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدّق قوله بالعمل (٢). يقول الراغب في مفرداته: "الصِّدِّيق من كثر منه الصدق، وقيل: بل يقال لمن لا يكذب قط، وقيل: بل لمن لا يأتي منه الكذب لتعوده الصدق، وقيل: بل لمن صَدَق بقوله واعتقاده... فالصِّدِّيقون هم قوم دَوَيْنَ الأنبياء في الفضيلة"(٣). فلا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه الفعل

فيعرف به ويتصف به وذلك لمّا كان صاحب الفعل مداوما وملازما له.

وجاء في السنن أيضا: "وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدِّيقًا»(٤)، فقوله:" حتى يكتب عند الله صِدِّيقا، حتى يكتب عند الله كَذّابا" فالمعنى إنَّ المُؤمِنَ المصَدِّقَ باللَّه ورسُلِهِ هو المبالغ في الصِّدْق(٥)، وفي

(١) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة: (صدق)، (ج١، ص٥١٠).
(٢) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، مادة: (صدق)، (ج١٠، ١٩٤).
(٣) ينظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، مادة: (صدق)، ص٤٧٩.
(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، حديث رقم: (٤٩٨٩).
(٥) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، (ج٥، ص١٢٦).

الحديث حث على تحري الصدق، وهو: قصده والاعتناء به، وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه، فإنّه إذا تساهل فيه كثر منه فعرف به وكتبه الله لمبالغته صِدِّيقا إن اعتاده، أو كذّابا اعتاده. ومعنى" يُكتَبُ" هنا: يحكم له بذلك... ويستحق الوصف بمنزلة الصدّيقين وثوابهم"(١).

واستعمل الرسول كلمة (صدّيق)، في الحديث الأول؛ للدلالة على أبي بكر الذي تكرر منه الصدق حتى صار خلقا له، وقد أطلقت هذه الصّفة في هذا المقام تعبيرا عن تصديق أبي بكر لمواقف الرسول، وهي صفة لم تطلق عليه من قبل وإنما هي صفة اتصف بها بعد الوقوف الصادق المتكرر مع الرسول عليه الصلاة والسلام، وقد يكون إطلاق هذا الوّصف نتيجة طول المعاشرة المفضية إلى التّأكد من حسن الأخلاق، والمبالغة في صديق هنا تحمل على وجهين أنه كثير الصدق أو أنه كثير التصديق بما نزل على محمد من ربه. فجاءت المبالغة على وزن (فِعِّيل)؛ لأنه يدل على المولع بفعل الصدق، وبذلك يكون وزن (فِعِّيل)، الأنسب للسّياق ودلالة المعنى.

٣- دلالة (فُعَلَة):

ذكر علماء العربية أن صيغة (فُعَلَة)، من صيغ المبالغة التي "تدل على صفة من كثر منه الفعل وصار له كالعادة، فلا يقال: لُعنة وضُحكة إلا للمكثر المعتاد"(٢). فيُقالُ: "رَجُلٌ نُكَحَةٌ، أي كثيرُ النِّكاح، ورجُلُ حُمَدَةٌ للنّاسِ: يُكثِرُ حَمْدَهم، ورجلٌ قُعَدَةٌ: كثيرُ القُعودِ، ورَجلٌ سُخَرَةٌ: إذا كان يَسْخَرُ من

(١) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ج١٦، ص١٥٤).

(٢) الصابوني، محمد علي، (ت١٤٤٢ه-٢٠٢١م)، صفوة التفاسير، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، (ج٣، ص٥٧٦).

النّاسِ"[١]، ويستوي في بناء (فُعَلة) المذكر والمؤنث نحو: رجلٌ همزة، وامرأة همزة"[٢]، وذكر ابن قتيبة أن "كلُّ حَرَفٍ على فُعَلةٍ وهو وصفٌ فهو للفاعل، نحو " هُذَرَة " و " نُكَحَة " و " طُلَقَة " و " سُخَرَة " إذا كانَ مِهذاراً نَكَّاحاً مِطلاقاً ساخِراً من الناس، فإن سَكَّنت العَيْنَ من فعلَةٍ وهو وَصْفٌ فهو للمفعول به، تقول " رجل لُعْنَةٌ " أي: يَلْعَنه الناسُ، فإن كان هو يَلْعَن الناسَ قلتَ " لُعَنَةٌ ". و " رجل سُبَّة " أي: يسبه الناسُ، فإن كان هو يَسُبُّ الناسَ قلت " سُبَبَة " وكذلك " هُزْءَةٌ وهُزَأَة "، و " سُخْرَةٌ وسُخَرةٌ "، و " ضُحْكة وضُحَكَةٌ "، و " خُدْعَةٌ وخُدَعَةٌ"[٣]، ومثال ذلك من القرآن الكريم: (همزة، ولمزة)، وتورد الدكتورة عائشة الشاطئ[٤] الفارق الدلالي بين هاتين اللفظتين فتقول:" (الهمزة)، هو الذي يدأب على تحقير الناس، والإيغال في تجريحهم من خلف ظهورهم، و(اللمزة)، الذي يدأب على مواجهتهم بكلمة السوء تحقيرا لهم وغضا من شأنهم"[٥]، ومن ذلك نطمئن إلى القول بأن (الهمز واللمز)، كلاهما كسر أعراض الناس، فـ (الهمزة)، صيغة مبالغة في (هامز)، و(اللمزة) صيغة مبالغة في (لامز)، وكلاهما بمعنى العياب.

---

(١) الفارابي، معجم ديوان الأدب: (ج١، ص٢٥٨).

(٢) ينظر: شرح المراح، ص١٢٥.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٣٢، وينظر: الياسري، فاخر هاشم، صيغ المبالغة في الاستعمال القرآني، دراسة في دلالة البنية الصرفية، العراق، جامعة البصرة، كلية التربية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، ط١، ٢٠٠٩م، ص٤٨.

(٤) هي أستاذة التفسير وعلوم القرآن بجامعة القرويين بالمملكة المغربية، وكانت أول امرأة تحصل على جائزة فيصل العالمية في الآداب عام ١٩٩٤م. درّست في ٩ جامعات عربية، وكرّمتها ٦ دول عربية وإسلامية.

(٥) بنت الشاطئ، عائشة بنت عبد الرحمن، (ت١٤١٩ه)، التفسير البياني للقرآن الكريم، ط٧، ١٩٦٢م، (ج٢، ص١٧٢).

وفي كتاب (السنن لأبي داود) وردت كلمة واحدة على زنة (فُعَلَة) تفيد المبالغة وهي:

(صُرَعة)، صيغة مبالغة على وزن (فُعَلَة)، بضم الفاء وفتح العين كهُمَزة ولُمَزة، للدلالة على الاستمرارية والمداومة في الفعل، وكثرة القيام به، تقول: رَجُلٌ (صُرَعَةٌ) أي: كَثِيرُ الصَّرْع لأَقْرانِه يَصْرَعُ النـاسَ، وصُرْعةٌ: يُصْرَعُ كَثِيرًا "[١]، وجاءت صيغة (صُرَعَة)، في سنن أبي داود مرة واحدة في الحديث الذي روي: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا تَعُدُّونَ الصُّرَعَةَ فِيكُمْ؟» قَالُوا: الَّذِي لَا يَصْرَعُهُ الرِّجَالُ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»[٢].

ولفظة (صُرَعة)، صيغت من فعل ثلاثي صحيح متعدٍّ، مفتوح العين في الماضي والمضارع (صَرَع – يَصْرَع)، من الباب الثالث، مشتقة من اسم الفاعل مصارع. فصيغة المبالغة (صُرَعَة) على وزن فُعَلة بفتح العين، من الأوزان الغير قياسية ومنه "صرَعَهُ صَرْعًا، ومصْرَعًا طرحه على الأرض. ويقال: صرعته المنية، وصَرَعت الريح الزرع. والصرعة: من يصرعه الناس كثيرًا وأمّا الصُّرَعَة: الغلاب في المصارعة يقال: رجل صُرَعة، وقوم صُرَعة[٣].

---

(١) ينظر: الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، مادة (صرع)، ص١٧٥، وابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، مادة: (صرع)، (ج٨، ١٩٧).

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، حديث رقم: (٤٧٧٩).

(٣) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة: (صرع)، (ج١، ص٥١٣).

ومنه فإن الصُّرَعة هو الذي يصرع الناس كثيرا لذلك وظفت صيغة المبالغة للدلالة على الاستمرارية والمداومة في الفعل ومثال ذلك كأن تقول لكثير النوم نُومَة، ولكثير الضحك ضُحَكَة.

٤- دلالة (فُعَال، وفُعَّال):

من أوزان المبالغة غير القياسية ما كان على وزن (فُعَال، وفُعَّال)، يقول الاستراباذي: "والظاهر أَن فُعَالاً مبالغة فَعيل في المعنى، فطوال أَبلغ من طُوِيل، وإِذا أَردت زيادة المبالغة شَدَّدْتَ العين فقلت طُوَّال"(١)، فمن أشهر ما تتميز به صيغة (فَعِيل)، دلالتها على الثبوت واللزوم(٢).

فإذا أريد الكثرة والمبالغة في الوصف حُوِّلت هذه الصيغة إلى (فُعَال)، نحو: طَوِيل وطُوال، وكَبير وكُبَار، وعَرِيض وعُرَاض، و " كَبِير وكُبَار"، و "خَفِيف وخُفَاف"، و "عَجِيب وعُجَاب"، و "جَلِيل وجُلال"، و "دَقيق ودُقَاق"، و "رَقيق ورُقاق"(٣).

فإذا أفرط في زيادة الوصف حولت صيغة (فُعال) المضمومة الفاء المخففة العين إلى (فُعَّال)، المضمومة الفاء المشددة العين نحو كُبَّار وحُسَّان، قال أبو عبيدة: فإذا أرادوا المبالغة شدَّدوا فقالوا "كُرّام" و " كُبّار" و "ظُرَّاف" و "عُجَّاب"، فالكُرّام: أشد كَرَماً من الكُرَام(٤).

---

(١) ينظر: ديكنقوز أو دنقوز، شمس الدين أحمد، (ت ٨٥٥هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م، ص٧٢، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج٢، ص١٣٦)، ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٥٤٧.

(٢) معاني الأبنية في العربية، ص٩٨.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٥٤٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٤٦.

٥- دلالة (فَـعَّـالَـة):

وردت صيغة (فعّالة) دالة على المبالغة في مواضع من سنن أبي داود، ولكنها بلفظ واحد يتكرر هو (كفارة). وَالْكَفَّارَةُ مُبَالَغَةٌ فِي (كَفَرَ)، بِمَعْنَى سَتَرَ وَأَزَالَ، وَأَصْلُ الْكَفْرِ- بِفَتْحِ الْكَافِ- السَّتْرُ، وَقَدْ جَاءَتْ فِيهَا دَلَالَتَانِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ هُمَا التَّضْعِيفُ وَالتَّاءُ الزَّائِدَةُ، كَتَاءِ نَسَّابَةٍ وَعَلَّامَةٍ، وَالْعَرَبُ يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا غَالِبًا"[١] و(الْكَفَّارَة): فعالة، وهي: "مَا يسْتَغْفر بِهِ الآثم من صَدَقَة وَصَوْم وَنَحْو ذَلِك وَقد حددت الشَّرِيعَة أنواعا من الْكَفَّارَة مِنْهَا كَفَّارَة الْيَمين وَكَفَّارَة الصَّوْم وَكَفَّارَة لترك بعض مَنَاسِك الْحَج"[٢].

وقال العيني: "كفّارة على وزن فعّالة بالتشديد من الكفر، وهو التغطية ومنه قيل: للزرّاع كافر لأنه يغطي البذر، وكذلك الكفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره، ومنه تكفّر الرجل بالسلاح إذا تستر به"[٣].

وجاء بناء (كفارة)، في كتاب السنن في الحديث الذي روي" عَنْ زَاذَانَ، قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا، أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ، أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ»[٤].

---

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد، (ت١٣٩٣ه)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ، (ج٧، ص١٩).

(٢) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، مادة: (كفر)، (ج٢، ص٧٩٢).

(٣) العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، (ت ٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، وصوَّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر) بيروت (ج٢٣، ص٢١٦).

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، حديث رقم: (٥١٦٨).

وفي هذا الحديثِ يَرْوي التَّابعيُّ أبو عُمَرَ زَاذَانُ، أنَّه جاء إلى عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عنهما وقدْ أَعتَقَ ابنُ عُمرَ مملوكًا، أي: حرَّرَ عبْدًا، فبَيَّنَت الرِّوايةُ أنَّ ابنَ عُمرَ قدْ ضَرَب هذا المملوكَ، ثمَّ أخذَ ابنُ عُمرَ رَضيَ اللهُ عنهما مِنَ الأرضِ عُودًا أو شيئًا، فقال: «ما فيه مِنَ الأجرِ ما يَسْوَى هذا»، أي: ليس لي في إعتاقِه شيءٌ مِن الأجرِ؛ لأنَّ عِتقَه جاء كفَّارةً لذَنْبِ ضَربِه إيَّاه، وذَكَر حَديثَ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «مَن لَطمَ»، أي: ضَرَبَ مملوكَه على خدِّه أو في سائرِ بَدنِه، فَكفَّارتُه أنْ يُعتقَه، أي: يُحرِّرَ العبْدَ المضروبَ. ويدل الحديث على حِمايةِ الإسلامِ للعبيدِ مِن الأذى والضَّربِ، بلْ أمر الأسيادَ بأنْ يُعامِلوهم مُعامَلةَ حسنةً، فيُطعِموهم ممَّا يَطْعَمون، ويُلْبِسوهم ممَّا يَلْبَسُون، ولا يُكَلِّفوهم مِن العملِ ما لا يُطِيقون.

خاتمة

تُعتبر قضية المبالغة من المسائل الشائكة في ميدان الدراسات اللغوية والبلاغية، حيث تردد كثير من الباحثين في الدخول إلى هذا المجال والبحث فيه، تجنباً منهم للعقبات المتعددة التي قد تعترض طريقهم أثناء الدراسة والتحليل. وبعد أن أتممت إعداد هذا البحث حول دلالات صيغ المبالغة غير القياسية في الحديث الشريف، أجد من الضروري أن أدوّن أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، ولعل من أهم هذه النتائج ما يلي:

١- اختلف اللغويون والبلاغيون حول مفهوم المبالغة، وتنوعت زوايا النظر حول مفهومها.

٢- قد تشترك صيغ المبالغة في المعنى العام لها، إلا أنها تستقل كل صيغة بالمعنى الخاص التي تتسق به مع السياق.

٣- اختلاف اللغويين والبلاغيين حول مفهوم المبالغة، وتنوع زوايا النظر حول مفهوم المبالغة واقتصار جل الدارسين لقضية المبالغة على المبالغة في الصفة، أو التشبيه، وعدم التطرق إلى المبالغة في الصيغ الصرفية.

٤- للسياق أهمية وأثر كبير في رفع الغموض، وتحديد دلالات استخدام صيغ المبالغة، ولهذا فلا يجوز أن يجرّد بناء صيغ المبالغة من سياقه عند بيان دلالته.

وتقدم الدراسة بعض التوصيات، منها:

- تشجيع الدراسات المتخصصة: حث الباحثين في الدراسات اللغوية والبلاغية على التوسع في دراسة أساليب المبالغة في كتب السنة المتنوعة، وبيان التحولات التي تكسب الألفاظ معاني جديدة.

●إعداد معاجم متخصصة: الدعوة لإعداد معاجم أو قواعد بيانات تشمل صيغ المبالغة في الأحاديث الشريفة، مع توضيح المعاني الدقيقة، وأوجه الاستخدام المختلفة، مما يسهم في فهم أدق لهذه الصيغ.

●التركيز على الأثر البلاغي: توجيه الدارسين إلى دراسة أثر صيغ المبالغة في إيصال المعنى وعمق التأثير في المتلقي، وكيف يمكن أن تخدم هذه الصيغ الجانب التعليمي والدعوي في الحديث الشريف.

والله ولي التوفيق

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- **سُنَن أبِي داود.**

* الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللُغَة: تحقيق الأستاذين عبد العظيم محمود ومحمد علي النجار، الدار المصريّة للتأليف والترجمة.

* الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت (دار الكتاب العربي)، ١٩٥٥ م.

* الأَصْفَهاني، أبو القاسم الحسين المعروف بالرَّاغِب، المفردات في غريب القرآن: تحقيق محمد كيلاني، بيروت (دار المعرفة).

* الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: بيروت (دار إحياء التراث العربي).

* الأنطاكي، محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بيروت (مكتبة دار الشرق)، ط١، ١٩٧٢م.

* أنيس، إبراهيم، من أسرار اللُغَة: القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٧م.

* الثعالبي، أبو منصور عبد الله بن محمد، فقه اللُغَة وسرّ العربية: بيروت (دار الفكر)، ١٩٩٧ م.

* العايدي، د. حسين راضي، التحولات الصرفية وأثرها الدلالي في شعر الأخطل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد ٢٠٢٠.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	المُلخص .	١٣٩٣
٢-	Abstract	١٣٩٤
٣-	مقدمةٌ	١٣٩٥
٤-	المبحث الأول: المسائل الصرفية لصيغ المبالغة	١٣٩٨
٥-	المبحث الثاني: دلالات صيغ المبالغة غير القياسية في الحديث الشريف سنن أبي داود أنموذجا	١٤٠٩
٦-	خاتمة	١٤٢١
٧-	ثبت المصادر والمراجع	١٤٢٣
٨-	فهرس الموضوعات	١٤٢٤

تم بحمد الله